المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/11/2015

الداخلة

إطلاق قافلة تربوية توعوية بالمؤسسات التعليمية بالجهة

353276

انطلقت مساء يوم الاثنين المنصرم، بمدينة الداخلة القافلة التربوية التوعوية «قافلة نور القيم» بالمؤسسات التعليمية بجهة الداخلة وادي الذهب، التي تنظمها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، طيلة هذه السنة الدراسية، تحت شعار«مدارسنا مشاتل القيم، ومجتمعنا سواقيها».

وأفاد بلاغ للجهة المنظمة، أن «قافلة نور القيم»، التي أطلقتها الأكاديمية بتنسيق مع شركاء، ومتدخلين في الشأن التربوي بالجهة من المجالس المنتخبة (الجهوي والإقليمي والبلدي)، والمجلسين العلميين المحليين لوادي الذهب وأوسرد، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة - أوسرد، وفعاليات من المجتمع المدني، تروم تأسيس حركة مجتمعية جهوية لتخليق المدرسة باعتبارها مؤسسة رئيسية للتنشئة الاجتماعية مع إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في الحقل التربوي.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه القافلة التربوية، التي تأتي تزامنا مع إعطاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس انطلاقة المشروع التنموي بالأقاليم الجنوبية وما يستلزمه ذلك من إعداد الطاقات والموارد البشرية المؤهلة وتنمية الحس المواطن والسلوك المدني لدى الناشئة، تروم نشر وترسيخ الهوية الدينية والوطنية والحضارية للناشئة وتعزيز قيم المواطنة والثقافة الحقوقية وتعميم المبادئ الكونية كالتسامح والسلام والتعايش والتضامن.

وتسعى الأكاديمية من تنظيم «قافلة نور القيم»، مناهضة كل الظواهر المشينة والسلوكات المسيئة، وبناء جسور الثقة و التواصل مع الناشئة مع تقديم الدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي لهم، باعتماد مقاربة تشاركية تعتمد على التشبث بالقيم الدينية والتعاليم الإسلامية باعتبارها منهلا لمنظومة القيم والأخلاق السمحة ، وكذا توعية اباء وأمهات التلاميذ وتحسيسهم بدور الأسرة الطلائعي في بناء الشخصية السوية والمتوازنة لأبنائهم وتحسين مستواهم الدراسي.

حصاد مستاء من وضعية مقابر المسلمين بالمغرب

لكبير بن لكريم

أبدى وزير الداخلية محمد حصاد استياءه من الحالة التي وصلت إليها مقابر المسلمين وعلى الخصوص بالمدار الحضري، وقال في هذا الصدد "إن وضعية مقابر المملكة جد مؤسفة، وتعبر عن انتهاك صارخ لحقوق الأموات".

وأضاف حصاد في معرض جوابه عن سؤال للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين حول وضعية المقابر ومستويات حفظ الأموات بالمغرب، مساء أول أمس الثلاثاء، "ليس ثمة أدنى احترام لهم، وأنه بالمدن وحدها يصل عدد المقابر التي تحتاج إلى رعاية ما مجموعه 1250 مقبرة".

وقال حصاد "إن الكثير من المقابر الموجودة في المدن لا ترقى إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن تكون عليه مقابر المسلمين، داعيا إلى الانكباب خلال السنوات الثلاث المقبلة على إصلاح هذه المقابر".

وتعهد وزير الداخلية بقبة مجلس المستشارين باستعداد الوزارة للمساهمة بنصف مبلغ الإصلاح أو أكثر بالنسبة للجماعات التي لا تتوفر على الإمكانيات المادية الكافية، داعيا في نفس الوقت إلى إعادة النظر في مجال التدخل في المقابر لتجاوز بعض العراقيل التي تحول دون القيام بالإصلاحات المطلوبة وأكد حصاد في جوابه على أنه ينتظر من رؤساء الجماعات تحديد ميزانيات لإصلاح المقابر ورعايتها، متعهدا بالإسهام بـ 50% من المبالغ الإجمالية لهذه الإصلاحات لفائدة مختلف المقابر بالمغرب، بغية رد الاعتبار لهذا الفضاء الذي لا يقل أهمية عن الفضاءات الأخرى. مضيفا أنه ليس للوزارة أي إشكال في هذه المساهمة بصرف النظر عن حجم التكلفة".

وانصبت تعقيبات النواب البرلمانيين في كون أن كبريات مقابر المسلمين بالمغرب تعاني من تراكم الأزبال، وتوافد السكارى والمتشردين، في مس صارخ لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بهذه الأماكن، والأديان وحتى الإنسانية.

وأكدت دراسة أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت عنوان "حالة مقابر المسلمين بالمغرب... مقترحات عملية من أجل إصلاحها" أن حالة المقابر يمكن اتخاذها مؤشرا على مدى تحضر الشعوب وتجذر القيم الإنسانية في نظرتها للكون والحياة والإنسان. وسواء كانت هذه المقابر تنتمي إلى المشهد الحضري في المدن أو إلى المشهد القروي في البوادي، فإن ثمة مقاييس ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار حين إيواء هذه المقابر في المجال العام وأضافت الدراسة أنه لا يعقل بأي حال من الأحوال اعتبار المقابر مجالا "ميتا" لمجرد أنه يأوي "الموتى"، بل جزءا "حيا" من المشهد العام داخل البوادي والمدن، بما يمكن أن نطلق عليه اسم "المقابر المشاهد" cimetières paysage، وهو مفهوم يدخل في إطار تدبير المقابر ضمن استراتيجية محكمة ومتكاملة لإعداد التراب وتأثيث المجال. وقالت الدراسة إنه من بين الأمور التي وقف عليها المجلس، بمناسبة استكمال التحريات، الحالة السيئة للمقابر، حيث يتم الدفن في معظمها - بما فيها المتواجدة بالعاصمة الرباط - بدون نظام دقيق، كما أن العديد منها لا تتوفر على سجلات للدفن ولا على نظام حراسة، وهو ما يتطلب إشراك جميع الفرقاء من مجالس منتخبة وسلطات محلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للتداول في الموضوع وتحديد معايير للعناية بالمقابر والنهوض بتدبيرها" وشددت الدراسة على أنه في المغرب اعتقاد عام - تسنده المشاهدة والمعاينة - أن المقابر في بلادنا تعاني إهمالا كبيرا على جميع المستويات.

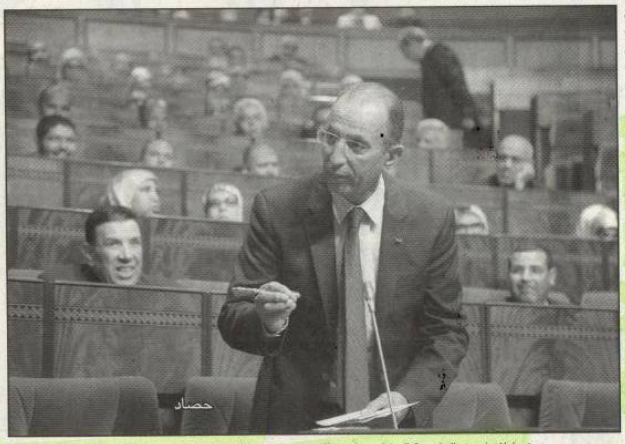
حصاد

كشف عن انتهاك صارخ لحرمة الموتى وتعهد بالمساهمة بنصف ميزانيات إصلاحها

حيث أضحت مرتعا للمتسكعين والمتسولين ومجالا لرمي القمامة ونمو الأعشاب العشوائية، مما يشوش بحق على مقاصد المقابر المتمثلة في الترحم على الموتى في جو مفعم بالخشوع والصفاء الروحي، وكمجال للتأمل والاستلهام يرتاده المبدعون وهواة الخلوات التأملية... ولا شك أن الحالة المزرية للمقابر في بلادنا لا تسمح لها بأداء أدوارها الوظيفية. وأضاف المجلس أن المسؤولين المباشرين عن تدبير مقابر المسلمين لا يخفون استياءهم من الحالة المزرية التي آلت إليها المقابر ببلادنا.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

عرض التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات في ليبروفيل

6/5165

شكلت التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات صلب مناقشات، يوم الثلاثاء بليبروفيل، بمناسبة ندوة للتشاور الوطني في الغابون حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال.

وتم، خلال اللقاء، الذي نظم بمبادرة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط إفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، عرض خبرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني في الغابون.

وبهذه المناسبة، استعرضت نبيلة التبر، المكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الممارسات الدولية في هذا المجال، مبرزة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمقاولات تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب".

وسلطت الضوء، في هذا الصدد، على الجهود الملموسة التي قامت بها المقاولات المغربية العاملة في الغابون من أجل تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، واحترام حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

وأشارت ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا إلى الإصلاحات الهامة والمقتضيات التشريعية المغربية التي تم وضعها لحماية حقوق الإنسان في أوساط الأعمال والمقاولات.

وأعربت السيدة التبر، بعد العرض الذي قدمته، عن استعداد المجلس لتسهيل تبادل أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وحقوق الإنسان بين الطرفين الاقتصاديين المعنيين في الغابون والمغرب.

وقالت السيدة التبر، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا التشاور تندرج في إطار الأولوية التي يوليها المغرب للتنمية الاقتصادية والبشرية ولتعزيز بعد التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية المجاورة.

وأضافت أن هذه المساهمة تندرج، أيضا، في سياق تتبع الشراكة التي بدأت مع المنظمة الدولية للفرنكفونية منذ سنة 2008، من أجل النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية الناطقة بالفرنسية لحقوق الإنسان في هذا الميدان. ويهدف هذا التشاور إلى التنفيذ الفعلي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاولات وحقوق الإنسان من قبل وداخل المقاولات العاملة في الغابون، وتوعية المشاركين بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المقاولات والشروع في استراتيجية وطنية غابونية للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وشارك في الندوة ممثلون عن مديرية حقوق الإنسان والعدل وعدة وزارات غابونية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومقاولات خاصة، وفروع مقاولات مغربية بالغابون ونقابات.

وتشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاولات وحقوق الإنسان لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة معيارا عالميا جديدا لتنظيم العلاقات التجارية منذ اعتماده بالإجماع في يونيو 2011.

وأوضحت التبر أن هذه المبادئ توفر للدول والمقاولات بجميع أحجامها إطارا ملموسا لحماية واحترام حقوق الإنسان في أوساط الأعمال والمقاولات.

وذكرت بإطلاق حوار متعدد الأطراف، سنة 2002، حول المقاولات والحكومة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات الحكامة الجيدة في المملكة، مبرزة مشاركة المغرب في ديناميات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية بشأن المقاولات وحقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتولى، منذ أكتوبر 2015، رئاسة فريق العمل للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المكلف بقضايا المقاولات وحقوق الإنسان، باسم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

بنبركة قتل في فرنسا ونقلت جثته إلى المغرب!
www.alayam24.com /Mediayam /Mediayam
العدد: 688 ▫ 26 نونبر 2 دجنبر 2015

لم يسبق لهيئة رسمية مغربية أن مالت إلى سيناريو استرجاع جثة بنبركة إلى المغرب بعد تصفيته في فرنسا، مثلما فعلت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقرير لم يسبق نشره من قبل. وقد أعادت الهيئة ربط تفاصيل القضية بطريقة جعلت رفاق بنزكري يحتملون إرجاع جثة بنبركة إلى المغرب بعد اختطافه وتصفيته في قلب باريس سنة 1965، وهي المرة الأولى التي تحتمل فيها مؤسسة وطنية تعنى بقضايا حقوق الإنسان استرجاع جثة بنبركة إلى المغرب، في الوقت الذي تواترت عدد من الروايات حول دفن الجثة في فرنسا.

ويوضح التقرير أيضا مسؤولية الدولة المغربية والفرنسية في عملية الاختطاف، ويشير إلى المسؤولين المغاربة في جهاز الأمن، وخاصة جهاز "الكاب 1"، في اختطاف بنبركة وتصفيته بباريس.

» أعد الملف: يوسف بجاجا
bajajayoussef@gmail.com

"الأيام" تنفرد بعرض تقرير لهيئة الإنصاف والمصالحة لم ينشر حول ملف المهدي بنبركة

بنبركة قتل في فرنسا ونقلت جثته إلى المغرب!

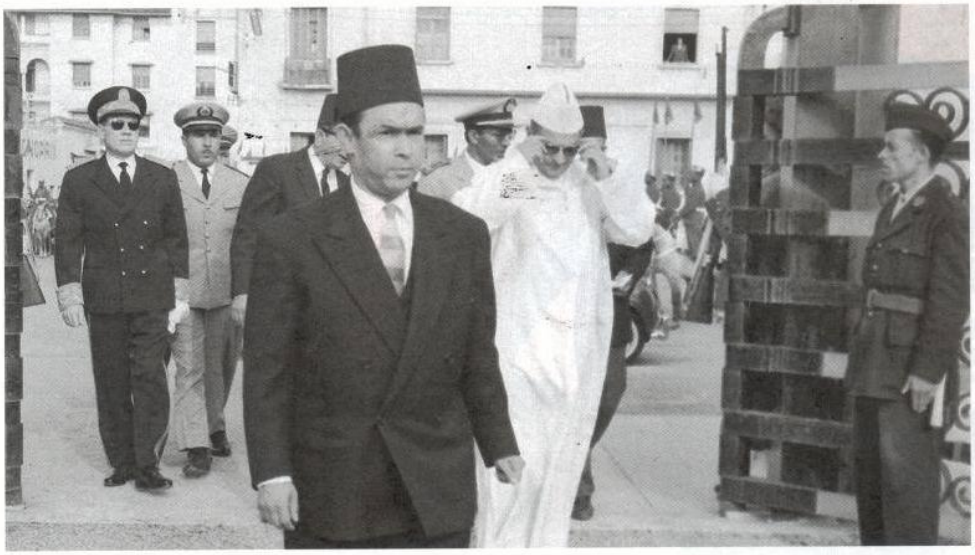

بنبركة قتل في فرنسا ونقلت جثته إلى المغرب! هذه واحدة من خلاصات التحري الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تقرير رسمي لم ينشر.

ويقول التقرير المثير إن هناك عدة قرائن تفيد أن جثة بنبركة نقلت إلى المغرب عبر طائرة، والبداية بـ لوبيز" أحد المجرمين الذين شاركوا في عملية الاختطاف بباريس، والذي" رأى من نافذة سيارته من نوع بوجو 404 سوداء اللون تحمل علامة الهيئة الدبلوماسية، وقد نزل منها شخصان للدخول إلى منزل "بوتشيش" الذي اغتيل فيه بنبركة، و تحادث هذان الشخصان مع أوفقير، حيث سمع لوبيز" كلمة "الطيارة".

ويضيف التقرير الذي يعود للثلاثين من شهر دجنبر 2005 أنه ليلة 31/30 أكتوبر 1965 (أي بعد اختطاف وتصفية بنبركة بيوم واحد) تنقل أوفقير إلى مطار "أورلي" في الساعة الثانية صباحا، في نفس الوقت الذي أقلعت فيه طائرة لشحن البضائع في اتجاه المغرب متأخرة عن موعدها بساعتين.

الأكثر من ذلك، يكشف التقرير أن احد العناصر التي شاركت في عملية الاختطاف إلى أن الجثة تم نقلها إلى ميناء "رون" وتم شحنها في الطائرة، ويتقاطع هذا الاكتشاف مع ما قاله العميل السابق بـ "الكاب 1"، احمد البوخاري، الذي كان مكلفا بالاتصالات الهاتفية في نفس الجهاز الأمني، حينما تحدث عن خبر نقل الجثة إلى المغرب عبر الطائرة.

كما وقف التقرير ايضا عند الخبر غير المؤكد الذي راج خلال الأيام الأولى بعد الاختطاف، من أن بنبركة اقتيد حيا إلى المغرب وانزل في مطار وجدة، لكن التقرير يورد تصريح "بابون" الذي كان وقت الاختطاف واليا للأمن الذي أكد فيه أن جثة بنبركة أرسلت إلى المغرب عبر الطائرة!

أما أقوى الإشارات الجديدة التي وردت في التقرير الذي أنجزه عبد العزيز بناني، فهي ما كتبه شاهد مجهول، رد! على برنامج تلفزيوني عنوانه "من قتل بنبركة" أذيع يوم 12 نونبر 1981 رسالة إلى كاتب لم يتم استعمالها: "هذه الرسالة التي بقيت مجهولة نشرت يوم 26 دجنبر 2004 بمبادرة من الصحفي برادة، ويعترف فيه صاحبها أنه نقل جثة شخص يوم 31 اكتوبر 1965 على متن طائرة خاصة من مطار "فيلا كوبلاني" إلى مطار إيرسير لادور في فيلسبي، وعند وصوله تسلمت طائرة عسكرية تحمل أرقاما مغربية جثمان القتيل".

ويختم التقرير بشأن مصير جثة بنبركة بتصريح "لوبيز" لجريدة "لوجورنال" الذي أكد خلاله واقعة نقل جثمان بنبركة غداة وفاته إلى المغرب على متن طائرة مغربية كانت قد حطت بمطار "فيلا كوبلاني".

منذ أبريل 1965 كان "الشتوكي"، عميل جهاز "الكاب 1"، يراقب تحركات بنبركة في جميع الدول التي يسافر إليها، وخاصة القاهرة وجنيف، وأن مشروع الفيلم الذي كان بنبركة سيساهم فيه حول نهاية الاستعمار وعنوانه "كفى" كان مدبرا من لدن "الكاب 1"، ولذلك يؤكد التقرير أن جميع هذه الوقائع لا تترك مجالا للشك حول الدور الجوهري الذي لعبه هذا الجهاز في اختطاف بنبركة، كما أن الحضور المفاجئ لوزير الداخلية ومدير الأمن الوطني غداة الاختطاف، يضيف التقرير، يرتبط ارتباطا جليا بحادث الاختطاف". ويستفاد من عدد من المعلومات المستخرجة من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس ومن تصريحات لأشخاص المتورطين، أن الأجهزة السرية المغربية كانت قد هيأت لاختطاف بنبركة من أجل إدخاله إلى المغرب!

الشتوكي.. ميلود التونزي: العميل الهام الذي أحصى أنفاس بنبركة في الخارج

"الشتوكي" الذي تم التعرف عليه في نهاية التسعينات واسمه هو ميلود التونزي، عميل هام لجهاز الاستخبارات، أمن مع عملاء آخرين مراقبة المهدي في منفاه. من الثابت بما فيه الكفاية أنه لعب دورا في إطار الجهاز السري "الكاب 1"، وأنه لعب بموازاة مع لوبيز، دور منظم اختطاف بنبركة، كان على علاقة مع لوبيز قبل اختطاف بنبركة بسنة. التقاه في فرنسا في أبريل 1965 بخاصة. وحسب برنيه، فقد أكد أن "شخصيات مغربية نافذة، تتوفر على مبالغ مالية هامة من أجل القبض على السيد بنبركة".

خلال النصف الثاني من شهر غشت، طلب من لوبيز أن يسهل سفره وسفر فيكون وبيرنييه إلى القاهرة. وقد قام بالفعل بهذا السفر بمعيتهم يوم 2 شتنبر.

بعد السفر إلى جنيف يوم 19 شتنبر، والتحاق فيكون وبيرنيه، عاد مع فيكون يوم 6 أكتوبر إلى نفس المدينة، ثم أقام من 3 إلى 6 أكتوبر في باريس. وكان يقيم قبل ذلك علاقات مع بوتشيش.

غداة الاختطاف، أعلم لوبيز على الساعة التاسعة مساء باورلي بوصول بنبركة في يوم الغد إلى باريس. هاتف صباح يوم 29 لوبيز، قبل الموعد ليطلب منه الاتصال هاتفيا من أورلي بالعشعاشي الكائن بالرباط بين الساعة الرابعة والخامسة زوالا.

وكانت الرسالة المطلوب تبليغها هي: "ضيفكم وصل، إنه موافق على رؤيتكم". وما دام قد رتب الاختطاف، فمن الجلي أنه حضره بمعية العملاء السريين المغاربة الكثر الذين كانوا في عين المكان. عاد إلى المغرب يوم 31 أكتوبر، مع الدليمي والحسوني والصقلي.

مدير الأمن الوطني الدليمي

شارك في الاختطاف والتصفية وبرأته المحكمة!

أحمد الدليمي

بعد وصوله إلى باريس يوم 30 أكتوبر، توجه إلى بيت بوتشيش، ثم إلى بيت لوبيز، حجز مقعدا في رحلة 30 أكتوبر على الساعة الثامنة وتسع وثلاثين دقيقة مساء. وهي نفس الرحلة التي حجز فيها بوتشيش والحسوني وشخص اسمه الكوهن ولكن المطانق تم إلغاؤها كما أثبت ذلك المحققون يوم 16 نونبر. كان يتواجد في بيت بوتشيش بفونتناي -لو- فيكونت، زوال يوم 30 أكتوبر، ثم لدى لوبيز بارموي. ذهب مع أوفقير إلى مطار أورلي ليلة 30/31 أكتوبر، وغادر باريس يوم 31 أكتوبر على الساعة العاشرة إلا ربع في اتجاه الدار البيضاء، ثم رجع إلى باريس يوم فاتح نونبر.

حضر حفل العشاء الذي نظمه السفير المغربي، مساء 3 أبريل، وفي نهاية هذا الحفل تسلم الماحي من الدليمي، بطلب من باليس، مبلغ عشرة الاف فرنك بعث به أوفقير، وهو المبلغ الذي تاتى للمرتزقة بفضله الفرار.

بعد تحريك المتابعة غيابيا في حقه، أدى مثوله المفاجئ يوم 17 أكتوبر 1966، إلى تعليق المحاكمة وفتح تحقيق جديد. صرح حينئذ: «إني أبحث عنه لقد أتيت من أجله. كانت الحكومة المغربية تعتبر القضية انذاك قضية فرنسية -فرنسية. وعند انتهاء الطور الثاني من المحاكمة والذي جرى في غياب الطرف المدني. تمت تبرئة ساحة الدليمي.

وفي استجواب أجرته معه جريدة "الحياة" اللبنانية نشر يوم 19 أكتوبر 1966، أجاب حول سؤال يتعلق بوجوده في باريس بعد الاختطاف مباشرة: "لقد كنا ننتظر رجوع المهدي بنبركة إلى المغرب وربط الاتصال معه. ولكننا فوجئنا في باريس باختطافه، وأكيد أن الذين اختطفوه كانوا على علم بالاتصالات الجارية معه لتامين رجوعه للمغرب... ولقد توجهت إلى باريس بناء على موعد رسمي للاتصال بخاطفي بنبركة، الذين اتصلوا بنا واكدوا لنا أن المهدي بين ايديهم ولكنهم مستعدين لتسليمه في المغرب فقط، مقابل قدر مالي مرتفع. وحيث أنني لم اكن أتوفر على القدر المطلوب، فقد قلت لهم بأننا مستعدون لدفع المال بمجرد وصول بنبركة إلى المغرب حيا وفي أحسن الظروف. وبذلك اكتشفنا أن الأمر يتعلق باختطاف يستهدف المساومة وأننا كنا ضحية عملية اختطاف إجرامي يستهدف مقايضة المهدي بن بركة".

وزير الداخلية

أوفقير بمنزل اغتيال بنبركة

إثر اتصالات لوبيز الهاتفية بالمغرب، وصل أوفقير إلى باريس يوم 30 أكتوبر على الساعة الخامسة زوالا، سلم الحقيبة للماحي وطلب منه حجز غرفة لحسابه، وحسب لوبيز، فإنه قاد الوزير إلى فونتناي لوفيكونت، حيث بيت بوتشيش الذي اختطفا إليه بنبركة وتمت تصفيته، وفي وقت من الاوقات سوف يستقر في اورموي في بيت لوبيز. وحوالي منتصف الليل وثلاثين دقيقة، اتصل بلوبيز ليطلب منه انتظاره في أورلي حيث لوحظ وجوده على الساعة الثانية صباحا. يوم 31 أكتوبر، لوحظ وجود لوبيز، على الساعة السادسة صباحا في حانة الطابق الرابع بمطار أورلي، وهو يتناول وجبة فطوره مع أوفقير ومرفيين آخرين.

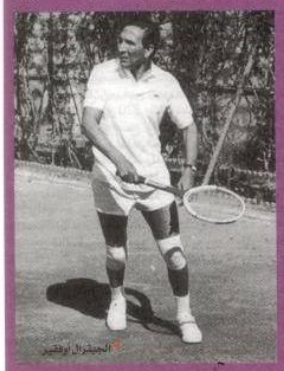
الجنرال أوفقير

وقد سافر على الساعة الثامنة وثمان دقائق صباحا إلى جنيف.

فمن الثابت تماما كما ورد سابقا أنه لم يستعمل الغرفة المحجوزة لحسابه في فندق رويال أرما، وقد صرح للصحافة بهذا الخصوص انه قضى الليلة مع أصدقائه، كما اكد أن سفره إلى فرنسا لم تكن له أية علاقة مع بنبركة، فقد كان ينوي على حد قوله زيارة أبنائه في سويسرا بإذن من الملك.

العشعاشي مدير ديوان الدليمي

الرسالة التي تلقاها من فرنسا يوم اختطاف بنبركة

كان على لوبيز أن يتصل، بطلب من الشتوكي، بالعشعاشي مدير ديوان الدليمي يوم 29 أكتوبر بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة زوالا وان ينقل إليه هذه الرسالة: ضيفكم وصل، وهو موافق على مقابلتكم. ولما وصل إلى باريس يوم 30 أكتوبر مع الدليمي، كان يتواجد على الساعة العاشرة والنصف ليلا مع أوفقير والدليمي وعدد من الأشخاص لما دخل لوبيز إلى بيته حيث وجدهم مجتمعين.

يوم 31 أكتوبر، أنجزت بطاقة وصول باسم العشعاشي. وبعد مراجعة لوائح فندق الإليزيه ستار الكائن بزنقة غاليليو الرقم 63، تبين أن العشعاشي قد قضى فيه ليلة 03/04 نونبر. ويوم 4 نونبر سافر نحو جنيف. فمن المرجح أن التنقل الذي جرى بعد اختطاف بنبركة، له علاقة بنبركة الذي كان يتوفر على سكن في تلك المدينة. المرض الحسيني واسمه الحقيقي الحسوني: التحق بباريس زوال يوم 30 أكتوبر، راه لوبيز في بيته خلال نفس اليوم على التاسعة العاشرة والنصف ليلا بمعية أوفقير والدليمي وشرطي مغربي آخر وبوتشيش ونوباي لوروا وفيكون. غادر باريس يوم 31 أكتوبر على الساعة التاسعةوخمس وثلاثين دقيقة صباحا بتزامن مع الدليمي والشتوكي والصقلي.

الماحي:

العميل الذي تسلم 10 آلاف فرنك

أقام من 28 شتنبر إلى 9 أكتوبر في فندق إينيك (زنقة مونبارناس)) والذي يملكه كل من لوبيز الذي يعرفه منذ 3 سنوات وبوتشيش الذي يلتقي وإياه منذ ثمانية أو تسعة أشهر، صرح أنه التقى في نفس الفندق، عند عودته إلى باريس يوم 5 أكتوبر، بميلود الشتوكي، وهو مساعد الدليمي، عميد المصالح الخاصة (الكاب 1)، الذي تنقل إلى الخارج مع مغربيين. وقد طلب منه الشتوكي ذات مرة أن يرافقه عند لوبيز باورموي ثم عند بوتشيش بفونتناي. وقد استقبل أوفقير يوم 30 اكتوبر بمطار أورلي، وأخذ حقيبته إلى فندق رويال أرما؛ وبما أن أوفقير لم يستعمل الغرفة المحجوزة، فإنه ترك خطابا خطيا عثر عليه المحققون، وقد صرح، فضلا عن ذلك، أنه تلقى مكالمة من جان باليس طلب منه خلالها أن يقابل أوفقير بكل استعجال لأنه يريد أن يسافر إلى المغرب.

وحوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، تمكن من الحديث مع الجينرال الذي طلب منه أن يتصل بالدليمي. وقد سلمه الدليمي مبلغ عشرة الاف فرنك جديد مع وصل يسلم إلى باليس قصد تعبئته.

هيئة الإنصاف والمصالحة:

الدولة لم تساعدنا في قضية بنبركة

المهدي بنبركة

إن مسؤولية الدولتين المغربية والفرنسية ثابتة بشأن اختطاف واختفاء المهدي بنبركة، يقول التقرير، ويؤكد ان الدولة الفرنسية لم تقم بحماية المهدي بنبركة على ترابها، وان الادعاء بانه ليس هناك ما يدعو لتدابير الحماية ادعاء خاطئ.

وقال التقرير إن الأجهزة الفرنسية أخفت في إبانه بعض الوثائق باسم سرية الدفاع، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي قام به "لوبيز" على مستوى التحضير للاختطاف وتنفيذه، وأكد علاقة الدولة الفرنسية بهذه القضية: هذه الوثائق الموضوعة تحت الأختام بالمحكمة الابتدائية الكبرى بباريس منذ سنة 1982، والتي لم تبلغ لفترة طويلة إلى الطرف المدني لايبدو أنها تكشف شيئا، مادامت قد سلمت "بالكامل"، بعد عدة مساع، إلى قاضي التحقيق ربيع هذا العام.. 2005".

ويقول التقرير ايضا إن مثل هذه الوقائع شكلت مباريس تعوق المجرى العادي للتحقيق القضائي في هذه القضية، وإنه يستفاد من القرائن القوية والمتطابقة المشار إليها أعلاه، أن الدولتين الفرنسية والمغربية تتحملان اختطاف بنبركة واختفاءه.

ويكشف التقرير أنه اعتمد في إنجازه على الوثائق المنشورة خلال المحاكمتين اللتين جرتا بفرنسا، كما على عناصر المعلومات المستقاة من الشهادات والتحريات غير القضائية المنجزة حول القضية.

ويتوقف التقرير عند تفصيلة مهمة للغاية، تؤكد أن الدولة لم تتعاون مع هيئة الإنصاف والمصالحة، حينما أرسلت الهيئة تقريرا أوليا، يشدد على ضرورة الولوج إلى الأرشيف، وتلقي شهادات موظفي الأجهزة السرية المتورطين في هذه القضية، والكشف عن مصير المرتزقة الذين غادروا التراب الفرنسي في اتجاه المغرب يومي 31 أكتوبر و4 نونبر 1965، ممن شاركوا في الجريمة: غير أن هذا التقرير الموجه إلى السلطات المختصة بقي بدون جواب، يقول التقرير ثم يضيف: وفي ما يتعلق بالأرشيف، فقد تم إخبار الهيئة بأن المديرية العامة للدراسات والمستندات سوف تجري الإبحاث اللازمة بخصوص الجهاز السري المسمى "الكاب 1".

أما تفاصيل التقرير فإنها تتوزع على المسار السياسي لبنبركة وسياق الاختطاف الدولي والوطني، أي منذ انخراطه في الحرب الباردة سنة 1960 في معركة تحرير شعوب العالم الثالث حتى أصبح أحد زعمائها، والسياق الجهوي من حيث علاقته المتميزة مع الجزائر، ثم السياق الوطني الذي اتسم باعتباره أحد رموز الحركة الوطنية ثم قيادته لحزب الاستقلال وخاصة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهنا توقف التقرير عند الأحكام التي صدرت في حقه بالسجن، والأخطار التي لاحقته مرارا، إلى سنة 1962 التي كان خلالها مطوقا، يقول التقرير، وذلك من خلال حادثة السير المدبرة في شهر نونبر 1962، والحكم عليه مرتين خلال شهور معدودة بالإعدام، ومحاولات اغتياله في جنيف والقاهرة، ومرافقته شبه الدائمة من لدن جهاز "الكاب 1" السري في جنيف حيث كان مقر سكناه، إلى يوم اختطافه بقلب باريس في 29 أكتوبر 1965.

فعاليات نسائية بالحسيمة تسائل الفصل 19 من الدستور

تلتئم نساء حقوقيات سياسيات وفاعلات في المجتمع المدني بالحسيمة يوم غد الخميس 26 نونبر الجاري في ندوة نسائية تحت عنوان" المساواة بين الجنسين وفق الفصل 19 من الدستور المغربي" ليسائلن عن ماذا تحقق بعد إقرار المساواة بين الجنسين في الدستور المغربي سنة2011، وذلك في الحقول السياسية والإقتصادية والقانونية والمدنية وباقي مناحي الحياة العامة بالمجتمع المغربي.

وتشارك في فعاليات هذا اللقاء رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور السيدة سعاد الإدريسي، والبرلمانية البلجيكية السابقة من أصل مغربي السيدة فتيحة السعيدي، وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة السيدة سهيلة الريكي والباحث في قضايا النوع الأستاذ محمد بنيوسف، وتأطير الصحفي عبد الحميد العزوزي.

ومن المزمع أن تقارب المشاركات، موضوع المساواة بين الجنسين، من زوايا متعددة على ضوء **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان القاضية بالمساواة في الإرث** بين الرجل و المرأة، مع استحضار التجربة البلجيكية، وواقع الحال بالمغرب.

يشار إلى أن هذا اللقاء يندرج ضمن الأنشطة الموازية المنظمة في إطار فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان "بويا" النسائي للموسيقى الذي تنظمه بالحسيمة جمعية "تيفيور" للموسيقى ابتداء من الخميس 26 نونبر الجاري إلى غاية يوم 29 منه بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن.

http://www.presstetouan.com/news19488.html

مزوار يساند اليازمي في قضية الارث ويهاجم في بيان ناري كل من تهجم عليه !

لحسن سكور

خرج حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في التحالف الحكومي عن صمته بخصوص جدل توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تدعو إلى المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة حيث ساند الحزب توصية مجلس اليزمي.

وأكد بلاغ لاجتماع المكتب السياسي للحزب أنه « يستغرب الدعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث » في إشارة مواقف الأحزاب والحركات المحافضة التي أعلنت رفضها للتوصية وعلى رأسها كل حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح ومنتدى الكرامة للحقوق الإنسان.

واعتبر بلاغ المكتب السياسي لحزب « الحمامة » أن « بلادنا، بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة ».

http://www.febrayer.com/285376.html

عرض التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات في ليبروفيل

انصاف بريس / و م ع – شكلت التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات صلب مناقشات، أمس الثلاثاء بليبروفيل، بمناسبة ندوة للتشاور الوطني في الغابون حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال.

وتم، خلال اللقاء، الذي نظم بمبادرة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط إفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، **عرض خبرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أمام ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني في الغابون.

وبهذه المناسبة، استعرضت السيدة نبيلة التبر، المكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الممارسات الدولية في هذا المجال، مبرزة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمقاولات تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات" في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وسلطت الضوء، في هذا الصدد، على الجهود الملموسة التي قامت بها المقاولات المغربية العاملة في الغابون من أجل تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، واحترام حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

وأشارت ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا إلى الإصلاحات الهامة والمقتضيات التشريعية المغربية التي تم وضعها لحماية حقوق الإنسان في أوساط الأعمال والمقاولات.

وأعربت السيدة التبر، بعد العرض الذي قدمته، عن استعداد المجلس لتسهيل تبادل أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وحقوق الإنسان بين الطرفين الاقتصاديين المعنيين في الغابون والمغرب.

وقالت السيدة التبر، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا التشاور تندرج في إطار الأولوية التي يوليها المغرب للتنمية الاقتصادية والبشرية ولتعزيز بعد التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية المجاورة.

وأضافت أن هذه المساهمة تندرج، أيضا، في سياق تتبع الشراكة التي بدأت مع المنظمة الدولية للفرنكفونية منذ سنة 2008، من أجل النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية الناطقة بالفرنسية لحقوق الإنسان في هذا الميدان.

https://insafpress.com/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86/

الأحرار يستنكرون محاولات تكميم أفواه دعاة المساواة في الإرث

بعد الجدل الذي خلقته توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المساواة في الإرث، خرج حزب التجمع الوطني للأحرار ليعلن دعمه النقاش الدائر بهذا الصدد.

واستنكر حزب صلاح الدين مزوار ما أسماه بـ"دعوات لممارسة الحجر على التفكير، ومحاولات تكميم الأفواه، والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء"، وهو ما اعتبر أنه "حصل ويحصل في موضوع الإرث".

واعتبر حزب الحمامة، في بيان صادر بعد اجتماع مكتبه السياسي أن المغرب "بطاقاته المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين"، قادر على "توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة"، حسب ما أورد المصدر ذاته.

وعلاقة بالنقاش حول تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالأمازيغية، دعا الأحرار إلى "إشراك فعاليات المجتمع المدني والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة".

http://m.alyaoum24.com/432438.html

الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015

الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا **أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنديدا بالتراجعات الخطيرة للحكومة عن ملف الدكاترة، وعدم إنصافهم، و التغاضي عن جميع المواثيق الوطنية و الدولية، وانفراد المغرب في تهميش الدكاترة وإقصائهم من جميع المخططات الوطنية ومشاريع الإصلاح التربوي و الإداري و البحث العلمي. بـيان الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنديدا بالتراجعات الخطيرة للحكومة عن ملف الدكاترة، وعدم إنصافهم، و التغاضي عن جميع المواثيق الوطنية و الدولية، وانفراد المغرب في تهميش الدكاترة وإقصائهم من جميع المخططات الوطنية ومشاريع الإصلاح التربوي و الإداري و البحث العلمي. في ظل المرحلة الحساسة والصعبة التي يمر بها ملف الدكاترة، والمستجدات المتلاحقة التي يعرفها هذا الملف في مختلف الواجهات، وفي ظل التراجعات الخطيرة للحكومة الحالية على كل المكتسبات التي كانت تبشر بالحل النهائي لهذا الملف و تسويته بشكل عادل. تُذَكِّرُ الكتلة الوطنية للدكاترة أن هذا الملف عرف مقاومة شديدة من بعض الجهات التي لاتريد أن يحصل الدكتور على المكانة اللائقة التي يستحقها، فجندت كل طاقاتها من أجل تجميد هذا الملف و كان آخرها عرقلة مقترح النظام الأساسي لهيئة الدكاترة، الذي تقدم به حزب الاتحاد الدستوري مشكورا، والذي كان سيساهم في تطوير الإدارة المغربية و جعلها في مصاف الدول الرائدة التي تعتمد على البحث العلمي. إن الكتلة الوطنية للدكاترة تراقب الخصاص المهول الذي تعرفه الجامعات المغربية، و مراكز مهن التربية و التكوين، و جميع مؤسسات التعليم العالي، من هيئة التدريس. وتسجل أن أغلبية هذه المؤسسات تستعين بأساتذة زائرين أغلبهم لا يتعدى مستواهم الماستر، و تتعاقد مع طلبة من أجل التدريس غير مبالية بخطورة هذه السياسة التي تضرب عمق جوهر التعليم العالي، و تجر المغرب إلى ويلات التخلف وتضع مصير الأجيال القادمة في المجهول.و هذه السياسة، تبين بالملموس التخبط الخطير الذي تعرفه هذه المنظومة التي هي رافعة البلاد، تغيب دكاترة الوظيفة العمومية من أي أصلاح و تقحمهم في أعمال لا تعدو أن تكون ذات طبيعة روتينية و جد ثانوية، و لا تتناسب مع مؤهلاتهم. والأجدر لهذه الفئة أن تناط إليها أدوار التأطير و البحث و التكوين، و الدراسات و التحليل و التقييم حتى يساهموا بدورهم في الرقي بمؤسسات الدولة. واعتبارا لكون هذه الفئة حائزة على أعلى شهادة جامعية متوجة لمسار أكاديمي قوامه البحث و الإنتاج بذلت فيه جهود مهمة و تطلب سنوات عدة أفنت فيها زهرة شبابها حيت كانت لها مساهمات قيمة في مجال البحث العلمي إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. إن الكتلة الوطنية للدكاترة تعبر عن استيائها عن مايجرى حاليا للدكاترة وتعبر عن استغرابها للنظرة الدونية التي تتعامل الدولة مع هذه الفئة، حيث إن المغرب يبقى حالة استثناء بالنسبة للدول العربية في تهميش هذه الفئة و الحط من كرامتها. إن مايجرى حاليا لهذه الفئة لايتناسب مع وضعية المغرب وطنيا ودوليا و الشعارات التي رفعها المغرب اتجاه حقوق الإنسان ووضعيته في الخارج. فلا يعقل تهميش نخب البلاد الحاملين لأعلى شهادة أكاديمية تقدم في العالم.ولا شك أن هذه الوضعية تبرز خللا في تدبير الملف، وتبين الحيف اتجاه نخب البلاد. لذلك، نعبر عن رفضنا لهذه الوضعية التهميشية، و ندعو الجميع للانخراط الفعلي في حل هذه المعضلة التي هي نقطة سوداء في سياسات المغرب الداخلية. إن تعزيز مكانة هذه الفئة سيضع المغرب في الطريق الصحيح ويصعد به في مكانة الدول الصاعدة. لذا تدعو الكتلة الوطنيةجميع الدكاترة الأحرار إلى التعبير عن غضبهم، والمشاركة الفعلية في الإضراب الوطني ليوم الخميس 3 دجنبر 2015، مع الحضور المكثف أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الخميس لإسماع صرخاتهم لأحرار العالم، وكشف المخطط الذي يحطم المغرب علميا و اقتصاديا و يضعه في تساؤل أمام المجتمع الدولي. كما يدعو المكتب الوطني كافة السيدات والسادة الدكاترة إلى المزيد من التعبئة والالتفاف حول إطارهم: الكتلة الوطنية للدكاترة.

http://www.tarbiataalim.com/2015/11/3-2015.html

اللبار: إعادة النظر في الإرث مقامرة ، واليزمي تطاول على اختصاصات الملك

هاجم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول قضية الإرث. فخلال مناقشة مشروع قانون المالية 2016 أول أمس، قال عبد السلام اللبار:"ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع ذي حساسية مفرطة هو تطاول على اختصاصات سامية".

ووصف اللبار رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعي إلى إعادة النظر في الإرث، كما أوردت "المساء"، بـ "الحماقة" و "المقامرة". لأنها قضية تحتاج في إشراك أطراف أخرى متخصصة وليس "أعضاء مجلس ينظرون إلى المسألة الحقوقية نظرة أحادية جافة تستحضر البعد الكوني وتلغي إلغاء تاما الخصوصيات الدينية والعرقية والحضارية".

كما أوضح رئيس الفريق الاستقلالي، حسب اليومية ذاتها، أن "الحداثة الحقيقية والمعاصرة الفعلية تتحقق عبر التمكن من الحفاظ على ثوابت الأمة، وليس المسخ الهوياتي".

http://journane.ma/info/archives/19926

نساء الحسيمة يتساءلن: هل يُنصِف الفصل 19 من الدستور المرأة المغربية؟

25/11/2015

ألتبريس.

تلتئم نساء حقوقيات سياسيات وفاعلات في المجتمع المدني بالحسيمة يوم غد الخميس 26 نونبر الجاري في ندوة نسائية تحت عنوان" المساواة بين الجنسين وفق الفصل 19 من الدستور المغربي" ليسائلن عن ماذا تحقق بعد إقرار المساواة بين الجنسين في الدستور المغربي سنة2011، وذلك في الحقول السياسية والإقتصادية والقانونية والمدنية وباقي مناحي الحياة العامة بالمجتمع المغربي.

وتشارك في فعاليات هذا اللقاء رئيسة **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور** السيدة سعاد الإدريسي، والبرلمانية البلجيكية السابقة من أصل مغربي السيدة فتيحة السعيدي، وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة السيدة سهيلة الريكي والباحث في قضايا النوع الأستاذ محمد بنيوسف، وتأطير الصحفي عبد الحميد العزوزي.

ومن المزمع أن تقارب المشاركات، موضوع المساواة بين الجنسين، من زوايا متعددة على ضوء توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** القاضية بالمساواة في الإرث بين الرجل و المرأة، مع استحضار التجربة البلجيكية، وواقع الحال بالمغرب.

يشار إلى أن هذا اللقاء يندرج ضمن الأنشطة الموازية المنظمة في إطار فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان "بويا" النسائي للموسيقى الذي تنظمه بالحسيمة جمعية "تيفيور" للموسيقى ابتداء من الخميس 26 نونبر الجاري إلى غاية يوم 29 منه بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن.

http://www.altpresse.com/

الارث يشعل المواجهة مرة أخرى بين التجمع والبيجيدي

هاجم المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار المنعقد يوم أمس ما أسماه دعوات ممارسة الحجر على النساء.

واعتبر المكتب السياسي في بلاغ توصل به موقع برلمان.كوم أن مناسبة الحملة الوطنية الثالثة عشرة لوقف العنف ضد النساء، وتزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء،يجعل المكتب السياسي للحزب يستغرب من الدعوات لممارسة "الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث، علما أن بلادنا، بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة".

وتعد هذه المرة الاولى التي يدلي فيها التجمع الوطني للأحرار عبر مكتبه السياسي برأيه في موضوع المساواة في الارث التي **وردت في تقرير للمجلس الوطني لحقوق الانسان**، ودعت فيه لفتح النقاش حول تساوي النساء والرجال في الارث، على أن دعوات المجلس الوطني لحقوق الانسان لاقت الكثير من الهجوم من قبل حزب العدالة والتنمية الذي دعا أمينه العام عبد الإله ابن كيران رئيس المجلس إدريس اليازمي للاعتذار للمغاربة عما ورد في التقرير المذكور، ومن شأن هذه المواجهة السياسية الجديدة أن تفتح بؤرة التوتر مجددا بين الغريمين السياسيين داخل التحالف الحكومي بعدما سبق لها أن اشتعلت في وقت سابق حول نص مادة في مشروع قانون المالية تخص تدبير وزير الفلاحة عزيز اخنوش للامز بالصرف في صندوق تنمية العالم القروي.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85/

"إنصاف" تطلق دراسة "الأمهات العازبات بالمغرب العربي" تزامنا مع اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة

16 ساعة مضت

بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة الذي يصادف يوم 25 نونبر 2015، أعلنت جمعية إنصاف صباح اليوم الاربعاء من خلال ندوة صحفية نظمتها بالبيضاء، عن الإطلاق الرسمي لدراسة تحمل عنوان "الأمهات العازبات في المغرب العربي"، والدفاع عن الحقوق والإدماج الاجتماعي، بشراكة مع الجمعيات : النساء في شدة بالجزائر وشبكة أمان للطفولة بتونس.

و تندرج هذه الدراسة ضمن مشروع "من أجل ادماج اجتماعي ومهني أفضل للأمهات العازبات في المغرب الكبير" بقيادة إنصاف و شركائها و هي نتيجة 125 مقابلة مع الأمهات والمهنيين (أطباء ومولدات واخصائيين اجتماعيين وعلماء نفس و مربين ...) الذين يرافقونهن في جمعيات المجتمع المدني أو الخدمات العامة بالمغرب و الجزائر و تونس.

تم نشر "الأمهات العازبات في المغرب الكبير" باللغتين الفرنسية و العربية ، وتشمل توقيع الصحافية لوسيانا إيشوا ايفبفر و شهادة من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليزامي إدريس بالمغرب، والصحافي الجزائري أمزيان فرهاني، والممثلة و الكاتبة المسرحية التونسية ليلى طوبيل

http://www.infomedia.ma/2015/11/25/175467/%D8%A5%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%81-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B2%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84

جمعية نسائية توجه نداء إلى البرلمانيين بخصوص قانون المناصفة

ما زال مشروع قانون إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز يثير الجدل، ودفع فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة إلى توجيه نداء إلى النائبات والنواب وهذا نصه:

استقبلنا في فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة باستغراب و باستياء شديد ، عرض مشروع القانون 79.14 الخاص بهيأة المناصفة و مناهضة التمييز على لجنة القطاعات الإجتماعية للمناقشة عِوَض عرضه على لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان، و يظهر من هذا أن الحكومة ماضية في طريقها للإجهاز على المكتسبات الحقوقية الذي جاء بها الدستور و على رأسها المناصفة و المساواة ، بتقزيم دور و صلاحيات الهيئة فيما هو تحسيس و تكوين و نزع صلاحيات الحماية للحقوق الانسانية للنساء و النهوض بها كما جاء في الدستور.

و للتذكير فإن الفصل 164 من الدستور المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جاء تحت عنوان "هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، و نص على : .." تسهر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 19 من هذا الدستور، بصفة خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان."

و هو بذلك جعل من الهيئة سلطة مستقلة لها مهام تمزج بين الحماية و النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وفق المعايير الدولية و نخص بالذكر ضرورة إعتماد القانون المنظم للهيأة تعريف التمييز كما جاء في المادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، و وفقا لتصدير الدستور و فصوله(6 و 19 و 30 و 175)، مما يستلزم بالضرورة أن تتوفر الهيئة على صلاحيات واسعة لكي تقوم بدورها في توجيه و تتبع السياسات العمومية و تقييم أثارها على حقوق النساء ، سواء على مستوى الحكومة أو الجهات أو الجماعات و كذلك التتبع و التحقيق في قضايا التمييز المبني على الجنس بشكل عام و هذا يفرض التوفر على صلاحيات شبه قضائية و الإمتداد الجغرافي ، لكن مع الأسف غيب المشروع كل هذه الصلاحيات و ضرب إستقلالية الهيئة من خلال التعيينات و بالتالي أزاحها عن الأهداف الذي سطره لها الدستور ، و أكذت الحكومة هذا التراجع على المكتسبات الدستورية بطرحها المشروع على لجنة القطاعات الحكومية .

و في الأخير نذكر بمقترحات الربيع النسائي للديمقراطية و المساواة و الذي واصل المرافعة حولها منذ ثلاثة سنوات و **بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و نناشد نائبات و نواب الأمة بتصحيح هذا المنزلق الخطير و المحافظة على المكتسبات الدستورية الخاصة بالمساواة و المناصفة و عرض المشروع على لجنة العدل و التشريع و حقوق الإنسان باعتبارها اللجنة المختصة و إدخال التعديلات الضرورية لكي تقوم الهيئة بمهام الحماية و النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء المخولة لها دستوريا.

http://www.filwajiha.com/2015/11/25/32390

الفريق الاستقلالي يتهم اليزمي بالتطاول على اختصاصات الملك

إحاطة - هاجم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان حول قضية الإرث، إذ خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2016 أول أمس قال عبد السلام اللبار، رئيس الفريق إن " ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع ذي حساسية مفرطة هو تطاول على اختصاصات سامية"، في إشارة منه إلى الملك محمد السادس، بصفته أمير المؤمنين ورئيس المجلس العلمي الأعلى الموكل له النظر في مثل هذه القضايا.

ووصف اللبار ، حسب صحيفة "المساء" التي أوردت الخبر في عددها الصادر اليوم، رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعي إلى إعادة النظر في الإرث بالحماقة وبالمقامرة التي لا تتصور لأنها تطاول على قضية كانت تحتاج في تناولها إلى إشراك أطراف أخرى أكثر تخصصا ودراية من أعضاء مجلس ينظرون إلى المسألة الحقوقية نظرة أحادية جافة تستحضر البعد الكوني وتلغي تماما الخصوصيات الدينية والعرقية والحضارية.

وأوضح اللبار في انتقاده للمجلس، الذي يرأسه ادريس اليزمي، أن الحداثة الحقيقية والمعاصرة الفعلية تتحققان عبر التمكن من الحفاظ على ثوابت الأمة وملائمتها مع متطلبات التطور على كافة المستويات، ولا تعنيان المسخ الهوياتي، ومن يقبل بأن يمثل حمالة أهداف غير الأهداف التي تحفظ للشعب المغربي ثوابته، فإنما هو بصدد ممارسة تضييع الوقت وخلق الفتن، سواء تعلق الامر بقضية الإرث أو بباقي القضايا المرتبطة بالهوية المغربية العربية والأمازيغية والإسلامية.

http://ihata.ma/?p=24876

الأحرار يستنكرون محاولات تكميم أفواه دعاة المساواة في الإرث

بعد الجدل الذي خلقته توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المساواة في الإرث، خرج حزب التجمع الوطني للأحرار ليعلن دعمه النقاش الدائر بهذا الصدد.

واستنكر حزب صلاح الدين مزوار ما أسماه بـ"دعوات لممارسة الحجر على التفكير، ومحاولات تكميم الأفواه، والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء"، وهو ما اعتبر أنه "حصل ويحصل في موضوع الإرث".

واعتبر حزب الحمامة، في بيان صادر بعد اجتماع مكتبه السياسي أن المغرب "بطاقاته المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين"، قادر على "توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة"، حسب ما أورد المصدر ذاته.

وعلاقة بالنقاش حول تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالأمازيغية، دعا الأحرار إلى "إشراك فعاليات المجتمع المدني والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة".

http://www.seekpress.com/article-73707.htm

البيجيدي يظل وحيدا داخل تحالفه الحكومي في مناهضته لتوصية "المساواة" في الإرث

عبيد أعبيد

أعلن رسميا، حزب "التجمع الوطني للأحرار" الحليف لحزب "العدالة والتانمية"، في الإئتلاف الحكومي، عن موقفه السياسي، من جدل توصية "المساواة في الإرث"، وذلك في بيان صحفي، أصدره يوم الأربعاء 25 نونبر الجاري، يتوفر "لكم"، على نسخة منه.

وقال المكتب السياسي، لحزب "التجمع الوطني للأحرار"، أنه "يستغرب الدعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد، اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

وأضاف، ان المغرب، "يظل بطاقاته المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادر على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة".

وأشار إلى تأييده لتوصية **"المجلس الوطني لحقوق الإنسان"** (رسمية)، الداعية لـ"إقرار المساواة في الإرث"، منوها بـ"الأصوات المدافعة عن الحرية والديمقراطية والحداثة، خصوصا ما تعلق بقضايا المرأة والمساواة..".

وبذلك يظل حزب "العدالة والتنمية" القائد للإئتلاف الحكومي، بالمغرب، وحيدا في موقفه السياسي الرسمي، داخل تحالفه الحكومي، بخصوص موقفه "المناهض" لتوصية "المساواة في الإرث".

حزب "التقدم والاشتراكية" (يساري)، المشارك في الحكومة، عبر هو الآخر، في بيان سابق، عن "تأييده لتوصية المساواة في الإرث"، وشجب "الدعوات المناهضة لها"، في إشارة إلى حليفه في الحكومة، حزب "العدالة والتنمية"، وذلك على الرغم من "التقارب الشديد" في مواقف الحزبين، على مستوى القضايا السياسية بالبلاد.

ويبقى حزب "الحركة الشعبية" (ليبيرالي)، المشارك في الحكومة، متحفظا على ألا يعرب رسميا عن موقفه من قضية "المساواة في الإرث"، غير أن خطه "الليبيرالي"، ومواقفه الرسمية في الحزب، من المساواة، والحريات الفردية، والبيان الصادر، عن "النساء الحركيات"، الذراع النسائي للحزب، والمواقف المؤيدة للحريات الفردية، لوزرائه في الحكومة (وزير السياحة لحسن حداد مثلا)، تؤكد "تأييد الحزب لتوصية المساواة في الإرث".

ويبقى حزب "الاستقلال" (يميني محافظ)، الصوت الوحيد ضمن الأحزاب الممثلة في البرلمان، المتماهية والمؤيدة لموقف حزب "العدالة والتنمية"، القائد للحكومة، على الرغم من إختلاف موقعه (معارضة)، عن حزب رئيس الحكومة.

ويعود هذا السجال إلى تقرير أصدره "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وهو مؤسسة رسمية، حول "المناصفة"، يتضمن 97 توصية، من بينها واحدة، تدعو إلى "المساواة في الإرث"، الأمر الذي أثار حفيظة القوى السياسية والمدنية المحافظة في البلاد. مما جعل النقاش يأخذ طابعا "حادا".

http://lakome2.com/politique/7959.html

المغرب أكثر الدول المغاربية في الولادات خارج إطار الزواج

اصدرت جمعية إنصاف، وهي مؤسسة وطنية للتضامن مع النساء في وضعية صعبة، كتاب يحمل شهادات لأمهات عازبات في كل من المغرب والجزائر وتونس.

كشفت جمعية إنصاف عن كتابها المعنون ب" الأمهات العازبات في المغرب العربي"، وهو دليل يحمل إحصائيات وتجارية حياتية لفئة الأمهات العازبات.

وقالت بشرى اغياتي رئيسة الجمعية في ندوة صحفية خصصت لتقديم الكتاب اليوم الأربعاء بالدار البيضاء إن الجمعية وبمشاركة مع جمعيات بالجزائر وتونس والمنظمة الفرنسية " سنتي سيد" أجرت 125 مقابلة مع أمهات ومهنيين في المجال من أطباء ومولدات ومساعدين اجتماعيين، المواكبين لحالات تلك الفئات بشكل دوري والمطلعين عن حالاتهم عن قرب.

الكتاب الصادر باللغتين العربية والفرنسية كتب مقدمته إدريس اليومي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، وساهم فيه كل من الصحافي الجزائري أمزيان فرحاني والكاتبة التونسية ليلى طوال، وتم توقيع إصداره من طرف الصحافية لجوسيان أوصوا ليفر.

وأضافت اغياتي أن هذا الكتاب يمثل دليلا لوجود اقصاء الأمهات العازبات في المجتمع للدول الثلاث، رغم خصوصية كل بلد، معتبرا أن الظاهرة مستفحلة في المغرب، ثم الجزائر، في حين أن وضع تونس أحسن حالا.

وأشارت المتحدثة إلى أن الإحصائيات الرسمية في الجزائر تتحدث عن 7 ألاف ولادة سنويا خارج إطار الزواج، مقابل 30 ألف ولادة في المغرب 10 في المائة منهن في الدار البيضاء، أما في تونس يصل عدد حالات الولادة خارج إطار الزواج سنويا بين 1200و 1600 حالة

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/5779.html

Violences à l'égard des femmes

Aucune protection pour les victimes

Laila Zerrour
lzerrour@aujourdhui.ma

Le Maroc, à l'instar de la communauté internationale, a célébré mercredi la journée mondiale pour l'élimination de la violence à l'égard des femmes. Une femme sur trois est victime de violence physique ou sexuelle au niveau mondial. Au Maroc, les derniers chiffres remontent à 2009 et figurent dans l'enquête nationale sur la prévalence de violence à l'égard des femmes du Haut commissariat au plan (HCP). Rappelons que cette étude avait révélé que sur une population de 9,5 millions de femmes âgées de 18 à 64 ans, près de 6 millions ont subi un acte de violence. Avec une prévalence de 35,3%, 3,4 millions de femmes ont subi un acte de violence physique depuis l'âge de 18 ans.

Ces dernières années, le Maroc a enregistré des avancées importantes en matière de lutte contre les violences faites aux femmes mais pour les associations de défense des droits des femmes il reste encore beaucoup à faire. Celles-ci estiment que les droits des Marocaines sont toujours bafoués. Elles continuent d'être victimes de discriminations en tout genre. Quant au projet de loi sur les violences faites aux femmes, les associations féminines avaient critiqué à plusieurs reprises son contenu, notamment en ce qui concerne la criminalisation des actes de violence, les sanctions, les mesures procédurales, les problématiques relatives à l'évitement de la sanction, les mécanismes de prise en charge des femmes victimes de violence et la prévention contre la violence.

S'agissant des sanctions prévues dans la nouvelle loi, les associations avaient signalé l'absence totale de sanctions fondées sur le genre, ainsi que celle des peines alternatives. En outre, la politique de durcissement de sanctions adoptée par le projet ne tient pas compte des crimes à caractère financier comme l'escroquerie, le vol et l'abus de confiance entre époux.

De son côté, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait présenté son mémorandum relatif au projet de loi. Dans son document, le CNDH avait recommandé de réprimer et de sanctionner les actes intentionnels de violences à l'égard des femmes et filles perpétrés y compris par les conjoints. Le Conseil avait proposé des sanctions plus sévères pour le viol commis sur une personne mineure, incapable, handicapée, sur une personne connue par ses facultés mentales faibles, sur une femme enceinte, ainsi que le viol par le conjoint de la victime. Il estime urgent d'amender les dispositions du code de la famille pour interdire le mariage des mineurs de moins de 18 ans révolus. Tout acte visant à forcer un adulte ou un enfant de moins de 18 ans révolus à contracter un mariage doit être sanctionné et ce tout en consacrant la responsabilité civile des personnes complices dans la planification ou l'exécution du mariage.

Ces dernières années, le Maroc a enregistré des avancées importantes en matière de lutte contre les violences faites aux femmes mais pour les associations de défense des droits des femmes il reste encore beaucoup à faire.

Par ailleurs, le CNDH avait prévu plusieurs mesures pour garantir les droits des victimes et des témoins dans les procédures d'enquêtes et de poursuites.

En attendant, il n'existe aucune loi qui protège et pénalise, selon les standards internationaux, toute violence physique et psychologique infligée à une femme.

L'orange pour symboliser un avenir meilleur

Débutant le 25 novembre, la campagne 16 jours d'activisme contre la violence sexiste, qui se clôturera le 10 décembre, vise à sensibiliser et à mobiliser les populations dans le monde entier pour changer la condition des femmes survivantes de la violence. Cette année, la campagne «Tous unis pour mettre fin à la violence à l'égard des femmes» du Secrétaire général des Nations Unies invite les habitants du monde entier à *«oranger le monde»* en utilisant la couleur désignée par la campagne, symbole d'un avenir meilleur où la violence n'a plus sa place. Plusieurs évènements «orange» sont prévus dans plus de 70 pays autour du monde avant le commencement de la campagne et au cours des 16 jours dont : l'illumination en orange de grands sites comme les chutes du Niagara (Canada/États-Unis), le bâtiment de la Commission européenne (Belgique), les ruines archéologiques de Pétra (Jordanie), la statue du Christ Rédempteur à Rio de Janeiro (Brésil) et le Palais de Justice en République démocratique du Congo.

Gabon : L'expertise marocaine en matière des droits de l'Homme et entreprises exposée à Libreville/ I

L'expertise marocaine en matière des droits de l'Homme et entreprises a été au cœur des débats, mardi à Libreville, à l'occasion d'un séminaire de consultation nationale au Gabon sur les principes directeurs des Nations unies dans ce domaine. Lors de cette rencontre, initiée par le Centre des Nations unies pour les droits de l'Homme et la démocratie en Afrique centrale et l'Organisation internationale de la francophonie (OIF), le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a partagé son expertise avec les représentants du gouvernement, du secteur privé, des syndicats et de la société civile au Gabon. A cette occasion, Mme Nabila Tbeur, chargée de mission auprès du président du CNDH sur les questions des droits de l'Homme et entreprises, a présenté les pratiques internationales en la matière, en mettant en valeur les pratiques de responsabilité sociale des entreprises menées dans le cadre du label "RSE" de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM). Elle a, en ce sens, mis l'accent sur les efforts concrets menés par les entreprises marocaines opérant au Gabon afin de décliner leur stratégie RSE (responsabilité sociale des entreprises) et de respect des droits de l'Homme au niveau local. La représentante du CNDH a aussi souligné les importantes réformes et dispositifs législatifs marocains mis en place pour protéger les droits de l'Homme dans le milieu des affaires et des entreprises. A l'issue de sa présentation, Mme Tbeur a exprimé la disposition du CNDH à faciliter l'échange des bonnes pratiques en matière de RSE et de Droits de l'Homme en entreprises entre les parties prenantes économiques gabonaises et marocaines. Dans une déclaration à la MAP, Mme Tbeur a expliqué que la participation du CNDH à cette consultation s'inscrit dans le cadre de la priorité accordée par le Maroc au développement économique et humain et à la promotion de la dimension du développement durable dans les pays africains voisins. Cette contribution s'inscrit en outre, a-t-elle ajouté, dans le cadre du suivi du partenariat entamé avec l'OIF, depuis 2008, en vue de promouvoir les principes de droits de l'Homme et de la responsabilité sociétale des entreprises et pour renforcer les capacités des Institutions africaines francophones des droits de l'Homme en la matière.

http://www.menara.ma/fr/2015/11/25/1755933-gabon-l%E2%80%99expertise-marocaine-en-mati%C3%A8re-des-droits-de-l%E2%80%99homme-et-entreprises-expos%C3%A9e-%C3%A0-libreville-1.html

Nouzha Skalli se félicite de la lutte menée par le ministère de la justice et des libertés contre la corruption

L'adoption de la loi organique relative au conseil supérieur du pouvoir judiciaire et de celle relative au conseil supérieur de la magistrature est de nature à contribuer au renforcement de l'indépendance et de la modernisation de la justice, qui a fait de la lutte contre la corruption dans le secteur et la moralisation de la profession à travers la mise à la disposition des citoyens d'une ligne téléphonique verte son cheval de bataille, a affirmé la députée Nouzha Skalli, membre du groupe du progrès démocratique à la chambre des représentants.

Dans une intervention présentée au nom de son groupe lors de l'examen en commission du budget du ministère de la justice et des liberté, la députée a notamment mis en relief le rôle capital de la justice dans la protection des droits individuels et collectifs ainsi que dans la mise en œuvre des principes de la Constitution de 2011 concernant notamment la promotion de l'Etat de Droit et des Libertés.

Elle a en outre rappelé le rôle et la place de plus en plus importante des femmes juges, dont la présence dans le système judiciaire marocain est décisive pour lui permettre de tenir compte de toutes les situations. Pour ce faire, il est indispensable de tenir compte de l'approche genre pour recruter davantage de femmes dans le secteur, a-t-elle estimé, appelant à leur promotion pour leur accorder davantage de responsabilités.

Elle a fait savoir aussi que le GPD appelle à la mise en œuvre d'une politique de protection des femmes et des hommes à travers notamment la création de l'Autorité pour la Parité et la Lutte contre toutes formes de Discrimination (APALD), l'adoption du projet de loi de la protection des femmes contre toutes formes de violence, et la lutte contre les discours faisant l'apologie de la violence faite aux femmes dans le cadre du respect des principes juridiques et des valeurs de la liberté. Elle par ailleurs rappelé que le GPS appelle à un débat serein et calme du rapport du **Conseil national des droits de l'homme** en ce qui concerne notamment l'égalité homme-femme en matière d'héritage.

Elle a évoqué de même la problématique des mariages précoces, dont le nombre ne cesse d'augmenter malgré l'interdiction de cette pratique dans le code de la famille (art 19 et 20), fort préjudiciable aux jeunes filles.

Elle a rappelé aussi la nécessité pour le ministère d'intensifier la lutte contre la pédophilie à travers l'application, sans complaisance aucune, des dispositions de la loi dans ce domaine.

Elle s'est interrogée par ailleurs sur le sort des propositions visant la réglementation de l'avortement comme elle a appelé au nom de son groupe à l'abolition de la peine de mort et à davantage de fermeté contre l'utilisation de l'argent dans les élections comme ce fut le cas lors des dernières échéances.

https://www.maghress.com/fr/albayane/127053

Deux nouvelles saisines du CESE: projets de loi Autorité parité et Conseil de la famille

Le CESE a été saisi par le Parlement sur deux projets de loi, annonce le Conseil. Il s'agit de:

-projet de loi 78-14 sur le Conseil de la famille et l'enfance.

-projet de loi 79-14 sur l'APALD, Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination.

Ces deux instances sont prévues par la Constitution, en vertu des articles suivants:

CONSTITUTION

Article 171

Des lois fixeront la composition, l'organisation, les attributions et les règles de fonctionnement des institutions et instances prévues aux articles 160 à 170 de la présente Constitution et, le cas échéant, les situations des incompatibilités.

Article 164

L'autorité chargée de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination, créée en vertu de l'article 19 de la présente Constitution, veille notamment au respect des droits et libertés prévues à ce même article, sous réserve des attributions dévolues au Conseil national des droits de l'Homme.

Article 32

La famille, fondée sur le lien légal du mariage, est la cellule de base de la société. L'Etat Œuvre à garantir par la loi la protection de la famille sur les plans juridique, social et économique, de manière à garantir son unité, sa stabilité et sa préservation. Il assure une égale protection juridique et une égale considération sociale et morale à tous les enfants, abstraction faite de leur situation familiale.

L'enseignement fondamental est un droit de l'enfant et une obligation de la famille et de l'Etat.

Il est créé un Conseil consultatif de la famille et de l'enfance.

Article 19

L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume.
L'Etat marocain Œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination.

http://www.medias24.com/Les-plus-de-Medias-24/159871-Deux-nouvelles-saisines-du-CESE-projets-de-loi-Autorite-parite-et-Conseil-de-la-famille.html

Généralisation de la prise de rendez-vous en ligne dans les hôpitaux publics à partir du 1er janvier 2016

SERVICES MÉDICAUX – Le ministère de la Santé a annoncé la mise en place d'un nouveau service web ainsi que la généralisation d'un service téléphonique censé faciliter l'accès aux services de Santé aux citoyens, lors d'une conférence présentée par Houcine El Ouardi, qui s'est tenue ce 25 novembre.

"Allo Mawiidi", effectif depuis janvier 2015 dans une dizaine d'hôpitaux publics, sera généralisé à l'ensemble des centres de santé à partir du 1er janvier 2016. Ce service permet de prendre rendez-vous dans l'ensemble des hôpitaux publics à travers la plateforme www.mawiidi.ma ou par téléphone. Les patients pourront ainsi obtenir des rendez-vous en contactant directement les hôpitaux les plus proches.

"Les lignes téléphoniques dédiées à la prise de rendez-vous ont déjà été installées et 125 hôpitaux ont été formés à la prise de rendez-vous", précise Houcine El Ouardi.

Ce n'est pas tout. Un deuxième service, "Allo Chikaya Santé", dédié à recevoir les plaintes des patients, soit en appelant le 080 100 53 53 ou en se rendant sur le portail www.chikayasante.ma, sera renforcé à travers **la "création de 12 points focaux régionaux chargés des questions des droits humains" affiliés au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**) qui interviendront notamment dans le traitement de ces plaintes. "Nous considérons que la santé est un droit primordial, c'est pour cela qu'il fallait mettre en place un service pour recevoir les plaintes des patients", estime le ministre.

Le ministre de la Santé a aussi annoncé sa volonté d'accroître la présence de son ministère sur les réseaux sociaux. En présentant le nombre d'abonnés sur ses comptes Twitter et Facebook, El Ouardi a précisé que ces deux canaux devraient "servir de plateforme d'interaction entre les citoyens et le ministère où ils pourront être tenus au courant de l'ensemble des nouveautés concernant le secteur de la Santé".

Alors que la page Facebook du ministère de la Santé, créée en 2014, totalise plus de 26.000 fans, seulement 190 personnes suivent le fil Twitter de l'institution. Un chiffre qui pourrait s'expliquer par le rythme peu soutenu des mises à jour postées sur ce canal. Depuis sa création le 1er août 2014, seulement 107 tweets ont été postés.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/11/26/sante-maroc-rendez-vous_n_8648402.html